

# برامج الحكومة الجزائرية تتجاهل مطالب الشارع

## توسع الهوة بين السلطة والحراك يضع الجزائر على حافة المجهول



الحراك متيقظ

القائم على الأمن الغذائي والانتقال الطاقوي والاقتصاد الرقمي". ولفت إلى أن المخطط يولي أهمية كبيرة للجانب البشري، من خلال برنامج متكامل لإصلاح وتقوية منظومة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين والتعليم المهنيين، وتطوير قطاع الصحة والثقافة ودعم الرياضة والترفيه البدنية في مختلف أطوارها، فضلا عن رفع القدرة الشرائية للمواطن والتكفل بالفئات الهشة وإعطاء الأولوية في الاستفادة من السكن لذوي الدخل المحدود، مع الاهتمام بالمناطق المعزولة التي لا تتوفر فيها الخدمات الأساسية.

وذكر بيان مجلس الوزراء، بأن "مخطط عمل الحكومة، في اجتماع مجلس الوزراء، يبرز ضرورة الاستعجال في اعتماد مراجعة عميقة لأنشطة الحكامة، واستنباط قواعد جديدة لإنجاح سياسات التنمية وخلق ديناميكية تفاعلية". وأضاف "مخطط عمل الحكومة، يعتمد ديناميكيتها من عدة أليات، أبرزها إصلاح نظام الانتخابات، وتفعيل أليات مبتكرة للإصلاح المالي والضريبي، وطمأننة المتعاملين الاقتصاديين الأكثر تضررا من الاختيارات غير الملائمة في مجال تسيير شؤون الاقتصاد، ويركز على تحقيق ثلاثية التجديد الاقتصادي

وحكومته، وبالمؤسسات المتبقية من نظام عبد العزيز بوتفليقة، وترفض ما تسميه بـ"مناورات" الائتلاف على الحراك. ورغم الأوضاع الحرجة التي تمر بها البلاد، إلا أن مخطط عمل الحكومة بدأ دون تطلعات الشارع الجزائري لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المطروحة، لاسيما في ظل تصاعد مؤشرات الاحتجاجات القوية والاجتماعية على تدهور القدرة الشرائية والبطالة والسكن وتردي الخدمات العمومية. وغرقت حكومة عبد العزيز جراد، في "كيس حليب"، بعد اللغز المثار

بدا المخطط الحكومي المنتظر عرضه في بحر هذا الأسبوع على البرلمان، شاحبا ودون مستوى تطلعات الشارع الجزائري، لاسيما في ظل الارتباك المسجل في أداء المؤسسات العليا للدولة، وغياب معالم مواجهة حقيقية للتحديات المحيطة بالبلاد، خاصة فيما يتصل بالأوضاع السياسية الداخلية.

يفكرون الآن في مستقبلهم ومستقبل أحزابهم، وكيفية التموق في المشهد الجديد، وأن برنامج الحكومة لا يحتل الاهتمام الأول لهم". ومع ذلك لم يستبعد النائب المنتمي لأحد أحزاب السلطة سابقا، والذي رفض الكشف عن هويته، أن تحتدم المواجهة بين الحكومة وبين الكتل النيابية على خلفية الهوة الواسعة بين الطرفين، فضلا عن فتور العلاقة بين أحزاب الأغلبية والرئيس تبون، الذي خاض الاستحقاق الرئاسي بصفة مستقلة.

ورشح حزب التجمع الوطني الديمقراطي، في انتخابات الثاني عشر من ديسمبر الماضي، أمينه العام عز الدين ميهوبي، بينما ذهب الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) إلى دعمه، وهو ما أثار استياء فريق الحملة الانتخابية لعبد المجيد تبون، نظرا لما وصفه بـ"تفكر" الحزب الذي ينتمي إليه له. وتستمر الاحتجاجات الشعبية المناهضة للسلطة حيث شهدت الجزائر هذه الجمعة مظاهرات الأسبوع الحادي والخمسين، ويستعد الناشطون لإحياء العام الأول من الحراك في الثاني والعشرين من فبراير بنقله نوعية تتجه إلى عصيان جديد عبر الامتناع عن دفع مستحقات شركات الكهرباء والغاز والماء والضرائب.

ورغم ذلك يستمر تجاهل الحكومة لمطالب الشارع الجزائري، وحولت الديناميكية الدبلوماسية التي تعيشها العاصمة الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بالدور الجزائري في الأزمة الليبية، إلى اهتمام لتجاوز وحصر الاحتجاجات الداخلية، ولم ير المتابعون أي مبادرة من تعهد تبون بشأن فتح حوار مباشر مع الحراك الشعبي.

ولا زالت الاحتجاجات السياسية متمسكة بمطالبها الأساسية الداعية للتفكي الكلي للسلطة، وتنظيم انتقال سياسي شامل في البلاد، وتعتبر عن عدم اعترافها بشرعية الرئيس تبون نفسه

صابر بليدي

الجزائر - تجاهل المخطط الحكومي الذي أعدته حكومة عبد العزيز جراد، وينتظر عرضه على البرلمان بعد غد الثلاثاء من أجل الإثراء والمناقشة، الاحتجاجات السياسية الشعبية التي تناهز عامها الأول، ولم يوضح أي أجندة للسلطة لإعادة الجزائريين إلى بيوتهم واستعادة الاستقرار للشارع وباستثناء المشاورات السياسية التي فتحها الرئيس عبد المجيد تبون، مع الطبقة السياسية، وتشكيل لجنة تعديل الدستور، وبعض الخطوات المحتشمة لاستعادة ثقة الشارع، على غرار قرار العفو الشامل وتعهدهات بإصلاح وضع بعض القطاعات، فإنه لا شيء في الأفق يوحي بخطوات جريئة في هذا الشأن.

**مخطط عمل الحكومة دون تطلعات الشارع الجزائري في ظل تصاعد مؤشرات الاحتجاجات الاجتماعية، على تدهور القدرة الشرائية والبطالة والسكن وتردي الخدمات العمومية**

وكان مجلس الوزراء المنعقد برئاسة عبد المجيد تبون، قد صادق على مخطط عمل الحكومة، في انتظار عرضه على البرلمان، لتكون أول مواجهة بين السلطة الجديدة وبرلمان مطعون في شرعيته، وينتظر حله خلال الأشهر القادمة.

وكان مصدر برلماني، قد أكد لـ"العرب"، بأن "البرلمان يعيش حالة من الغموض والارتباك نتيجة رمادية الأفاق، وأن الكتل النيابية والنواب

## أزمة ثقة تعصف بحزب الأصالة والمعاصرة المغربي

من قوى الإسلام السياسي ومجموعة المصالح المرتبطة بها، داعيا أعضاء الحزب إلى الثقة في القدرة على الفوز بالاستحقاقات الانتخابية خلال الفترة المقبلة. وخاطب المؤتمرين قائلا إن "فكرة أن تكونوا عجلة احتياط مكملة لتيار تكشفت حقيقته للمغاربة، ليست هي دوركم".

محمد ماموني العلوي

الرباط - ترجمت الفوضى التي رافقت افتتاح حزب الأصالة والمعاصرة المغربي مؤتمره الرابع الخلافات العميقة بين تيار الشرعية الذي يقوده الأمين العام المنتهية ولايته حكيم بنشماس وتيار المستقبل الذي يتزعمه المرشح لرئاسة الحزب عبد اللطيف وهيبي.

وترى قيادات الحزب التابعة لعبد اللطيف وهيبي ورئيسة المجلس الوطني فاطمة الزهراء المنصوري، أن حكيم بنشماس جيش داعمه لنسور في المؤتمر ونيته خلق فوضى للبقاء في موقعه.

ويقول مراقبون إن المشاكل التي عاشها حزب الأصالة والمعاصرة خلال السنتين الأخيرتين أثرت سلبا على كيفية اختيار المنتدبين والتعاطي مع القواعد التنظيمية.

ويرى هؤلاء أن الأحقية الشرعية التي دافع عنها كل طرف هي التي ساهمت في حالة الفوضى التي عرفها افتتاح المؤتمر الرابع، الشيء الذي سينعكس على مراحل انتخاب هيكله وأمينه العام.

وعبر بنشماس، في افتتاح الجلسة العامة الأولى، الخاصة بمناقشة التقرير الأدبي والمالي، عن رفضه أن يتحول الحزب إلى "تابع مقابل ما سيقتضيه عليه من مناصب وزارية ومكاسب إدارية تحقيقا لرغبات ذاتية"، مستغريا "هذا المنطق الذي اتخذ البعض بعيدا عن التعددية".

وفي كلمته قال الأمين العام المنتهية ولايته إن الأصالة والمعاصرة جاء لحماية المشروع الديمقراطي الحدائي

يتوصل إلى أي توافقات خلال اجتماعه برئيس الحكومة المكلف، وبالتالي فهو غير معني مبدئيا بالمشاركة في التركيبة الحكومية المرتقبة. وكان الحزب من أشد الداعمين لرئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ، قبل الانقلاب المفاجئ الذي عزاه مراقبون إلى توسيع الفخفاخ دائرة المعنيين بالمفاوضات الحكومية. وسبق للحزب أن أعلن استعداده لإنجاح المفاوضات والتقليص من سقف مطالبه للمشاركة فيها قبل أن يتراجع ويطلب بتحديد وزارات السيادة ونيل وزارة العدل بالتحديد، وهي وزارة خلافية لا تريد حركة النهضة الإسلامية التفريط فيها.

وتقول القوى السياسية اليسارية والتقدمية إن تسيير حركة النهضة الإسلامية بوزارة العدل يهدف إلى "قبر" قضيتي اغتيال المعارضين السياسيين شكري بلعيد (أمين عام حزب الوطنييين الديمقراطيين الموحد) ومحمد البراهمي (أمين عام التيار الشعبي).

وتتهم هذه الأطراف حركة النهضة (الفائزة في الانتخابات التشريعية 2019) بالوقوف وراء اغتيال المعارضيين عبر "جهازها السري"، فيما تنفي الحركة ذلك وتعتبر الاتهامات مجرد "عداء أيديولوجي".

وترأس القيادي في حركة النهضة نورالدين البحيري وزارة العدل التونسية سنة 2011 وقام بتغييرات قضائية كبيرة، وصفتها هيئة الدفاع عن بلعيد والبراهمي بالمريبة والتي حالت فيما بعد دون صدور أي أحكام قضائية تدين عديد قسادات الحركة الإسلامية في قضيتي الاغتيال.

## عبير موسي: تونس أضاعت فرصة لتشكيل حكومة من دون الإخوان

المشاركة في المفاوضات الحكومية بعد أن أعلن في وقت سابق استثناءهما منها تحت صوغات عدم الانتماء إلى القوى الثورية. وتعيش تونس حالة من عدم اليقين بشأن نتائج المفاوضات الحكومية مع اقتراب نهاية المهلة الدستورية لتشكيل الحكومة المرتقبة، وسط تزايد احتمال الذهاب إلى انتخابات مبكرة.

وعمق حزب التيار الديمقراطي (ينتمي إلى كتلة برلمانية وزنة تضم 41 نائبا) الجمعة، أزمة المفاوضات بعد أن صرح أمينه العام محمد عبو بأن حزبه لم

من دون الإخوان". وتابعت عبير موسي قائلة "القوى المدنية التي أسقطت حكومة حبيب الجملي في البرلمان كان بإمكانها أن تشكل حكومة لا وجود فيها للإسلام السياسي ومشتقاته حتى تقي تونس شر الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي وضعها الإخوان منذ قدومهم وتوليهم إدارة البلاد في سنة 2011".

وكان رئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ قد وجه الدعوة للحزب الدستوري الحر وحزب قلب تونس، الذي يترأسه قطب الإعلام نبيل القروي،

تونس - جددت رئاسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي تمسكها بعدم المشاركة في حكومة تتضمن حركة النهضة الإسلامية، وذلك تعليقا على رفضها الدعوة التي تلقفتها من قبل رئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ للمشاركة في مفاوضات تشكيل الحكومة التونسية المرتقبة.

وقالت موسي، السبت، في تصريح لموقع إرم نيوز، إن حزبه لن يشارك في أي مسار حكومي يتواجد فيه تنظيم الإخوان المسلمين، مشيرة إلى أن "تونس أضاعت فرصة لتشكيل حكومة



تمردة على صيغ الحكم القديمة

**يقول مراقبون إن المشاكل التنظيمية التي عاشها حزب الأصالة والمعاصرة خلال السنتين الأخيرتين أثرت سلبا على كيفية اختيار المنتدبين والتعاطي مع القواعد**

واتهم الحزب المحسوب على التيار الحدائي بأنه وقع بين أيادي ممثلي الإسلام السياسي بعدما أثار بعض المرشحين لعب ورقة التحالف مع العدالة والتنمية مستقبلا. ويدافع الشق المناوئ لبتشماس عن عقد سياسي قائم على تطوير الديمقراطية الداخلية من خلال تطبيق الديمقراطية على السلطات، حيث أنه لم يعد من المقبول التعامل بمنطق "الزعامة" القائمة على مفاهيم التحكم واحتكار السلطة بل يجب التعامل بمنطق مؤسساتي يتوافق مع القيم والإجراءات الديمقراطية ويسمح بتقويض السلطة للجهات ومختلف الأجهزة الحزبية.